SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

التنافس المصري التركي وأثره في تحديات استعادة السيادة الوطنية الليبية وبناء الدولة خلال الفترة 2014–2024م دراسة مقارنة

علي طروم علي طروم
كلية الآداب الجميل، قسم الإعلام جامعة صيراتة – ليبيا
trwmly3@gmail.com

Egyptian–Turkish Rivalry and Its Impact on the Challenges of Restoring Libyan National Sovereignty and State–Building(2024–2014)
A Comparative Study

Ali Taroum Ali Taroum
Faculty of Fine Arts, Department of Media, University of Sirte – Libya

تاريخ الاستلام: 2026/9/12 تاريخ المراج عة 2026 /9/15 تاريخ القبول:2026/10/11- تاريخ النشر: 2026 /11/15

الملخص العربي

تتناول الدراسة التنافس المصري التركي في ليبيا خلال المدة 2014–2024، مركزةً على العلاقة بين المصالح الإقليمية المتعارضة أو المتقاطعة وبين قدرة الدولة الليبية على استعادة سيادتها وإعادة بناء مؤسساتها. وتتبع أهمية الموضوع من أن التنافس الخارجي لا يعمل بمعزل عن الانقسام السياسي والأمني الداخلي، وإنما يتفاعل معه بصورة قد تدعم بعض ترتيبات الأمن في الأجل القصير، لكنها قد تزيد صعوبة التوافق الوطني في الأجل الطويل.

تعتمد الدراسة على المنهج المقارن من خلال فحص دوافع مصر وتركيا وأدوات تأثيرهما السياسية والأمنية والاقتصادية، ومقارنة علاقتهما بالأطراف الليبية وبمسارات التسوية، ثم تقويم الانعكاسات على وحدة القرار السياسي واحتكار القوة الشرعية واستدامة المؤسسات. وتستعين الدراسة بالتحليل التاريخي والوصفي لقراءة المحطات الرئيسة، من دون افتراض أن كل تحوّل ليبي نتج عن فعل خارجي واحد.

وتخلص الدراسة إلى أن التنافس المصري التركي كان واحداً من العوامل المؤثرة في إعادة توزيع النفوذ داخل ليبيا، بينما تشكل الانقسامات الوطنية وتعدد الفاعلين الدوليين عوامل موازية لا يجوز إغفالها. ومن ثم فإن استعادة السيادة تقتضي توحيد المؤسسات، وإخضاع الترتيبات الخارجية لقرار ليبي متفق عليه، وإطلاق مصالحة تتصل بالإصلاح الأمني والشرعية الدستورية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا؛ التنافس المصري التركي؛ السيادة الوطنية؛ بناء الدولة؛ التدخل الخارجي؛ المنهج المقارن.

Abstract

This study examines Egyptian–Turkish competition in Libya between 2014 and 2024 and its implications for the restoration of Libyan national sovereignty and state–building. It compares the strategic motives, diplomatic practices, security instruments, and economic interests of Egypt and Türkiye while recognizing the independent influence of domestic fragmentation and

other external actors. Using a comparative method supported by historical and descriptive analysis, the study investigates how regional involvement interacted with Libya's political polarization, security institutions, and prospects for a nationally owned settlement. It argues that rivalry was a relevant, but not exclusive, factor shaping institutional division and the bargaining environment. The analysis finds that durable sovereignty requires unified public institutions, legitimate security arrangements, a constitutional pathway, and a coherent Libyan foreign policy able to manage regional interests without subordinating domestic decision-making to them.

Keywords: Libya; Egyptian–Turkish competition; national sovereignty; state-building; regional intervention; comparative analysis.

المقدمة

دخلت ليبيا منذ عام 2014 مرحلة اتسمت بالتعدد الحاد في مراكز السلطة السياسية والأمنية، وتداخلت خلالها مشاريع الشرعية المحلية مع مصالح القوى المجاورة والإقليمية. وقد وفر هذا الوضع مجالاً واسعاً لتأثير مصر وتركيا، مع اختلاف السياق الجغرافي والسياسي والأمني الذي يحكم علاقة كل دولة بالساحة الليبية. ولا يستقيم تفسير هذا التنافس باعتباره مجرد خلاف بين دولتين، لأنه يتصل أيضاً بحسابات الأمن والاقتصاد والطاقة والحدود والتحالفات.

وتطرح الحالة الليبية سؤالاً نظرياً وعملياً: متى يؤدي انخراط القوى الخارجية إلى خفض كلفة النزاع ودعم التسوية، ومتى يتحول إلى مورد إضافي لاستمرار الانقسام؟ وتفترض هذه الدراسة أن الأثر لا يتحدد بالنوايا المعلنة وحدها، بل بنوعية أدوات التدخل وطبيعة الشراكات المحلية، ومدى وجود مؤسسة وطنية قادرة على تنظيم العلاقات الخارجية وحماية الاختصاصات السيادية.

وعليه فإن تحليل الفترة 2014–2024 يساعد على التمييز بين مراحل التصعيد والتكيف والتواصل الإقليمي، وتحديد نقاط التقاطع الممكنة من دون المبالغة في تفسير جميع تطورات الأزمة الليبية من خلال التنافس المصري التركي وحده. ويجري الفصل في بنية البحث بين ثلاث مستويات للدراسة: المفهوم بوصفه إطاراً ضابطاً للمصطلحات، والمقارنة بوصفها اختباراً منظماً لأوجه التشابه والاختلاف، والتحليل بوصفه تفسيراً نقدياً للنتائج والتداعيات.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة في أن الدولة الليبية واجهت، خلال المدة المدروسة، تعارضاً بين متطلبات استعادة القرار السيادي الموحد وبين حاجات أطراف داخلية إلى الدعم أو الاعتراف الخارجي. ومن هذا التعارض تنشأ معضلة تفسيرية تتمثل في تحديد مدى مساهمة التنافس المصري التركي في تثبيت الانقسام المؤسسي أو تعديله، وكيف تفاعلت مواقف البلدين مع فرص التسوية الوطنية. والسؤال المحوري: كيف أثر التنافس المصري التركي في تحديات استعادة السيادة الوطنية الليبية وبناء الدولة خلال 2014–2024؟

أهمية الدراسة

- أهمية نظرية: اختبار العلاقة بين التنافس الإقليمي وقدرة الدولة المنقسمة على بناء مؤسسات شرعية مستقلة.

- أهمية تحليلية: الفصل بين دوافع البلدين وأدواتهما ونتائج التدخل داخل ليبيا.
- أهمية عملية: تقديم بدائل تسهم في بلورة سياسة خارجية ليبية أكثر توازناً وفي دعم التوافق المؤسسي.

أهداف الدراسة

- تفسير محددات السياسة المصرية والتركية تجاه ليبيا ومقارنتها.
- تحليل الأدوات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية المستخدمة في مراحل التنافس.
- تقويم الآثار على السيادة السياسية والأمنية والمؤسسية.
- استخلاص متطلبات بناء الدولة وتقليل قابلية القرار الليبي للتأثر بالاستقطاب الخارجي.

تساؤلات الدراسة

- ما دوافع كل من مصر وتركيا في الساحة الليبية خلال الفترة المحددة؟
- كيف اختلفت أدوات التدخل والحضور السياسي والأمني والاقتصادي لدى الطرفين؟
- ما انعكاس التنافس على السيادة والمؤسسات والأمن الوطني ومسار التسوية؟
- ما الشروط التي يمكن في ضوئها تحويل التنافس الخارجي من عامل استقطاب إلى علاقة تحكمها مؤسسات الدولة؟

منهجية الدراسة: المنهج المقارن وأدوات التحليل

تقوم المقارنة على أربعة مؤشرات مترابطة: محددات الأمن القومي لكل طرف، ونوعية الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية المستخدمة، ومدى ارتباط هذه الأدوات بأطراف النزاع الليبي، وأثرها الممكن في استقلال القرار الوطني ووحدة المؤسسات. ولا يُفترض أن التنافس الخارجي يفسر الأزمة الليبية بمفرده؛ إذ تتفاعل المؤثرات الإقليمية مع الانقسامات المحلية والتنافس على الموارد ومشكلات الشرعية والتمثيل. ومن ثم ينبغي التمييز عند تفسير الأحداث بين الأثر المباشر لتصرفات الجهات الخارجية والأثر الذي يتوسطه فاعلون محليون.

ولضبط الإطار الزمني، تُقرأ الفترة من 2014 إلى 2024 بوصفها وحدة تحليل تاريخية تتضمن مراحل مختلفة: تصاعد الانقسام عام 2014، وتحولات التوازن الميداني وصولاً إلى 2019 و2020، ثم انتقال الملف بدرجات متفاوتة إلى ترتيبات التهدئة والحوار والتقارب الدبلوماسي خلال السنوات اللاحقة. وتُستعمل الدراسات المنشورة بعد عام 2024 باعتبارها قراءات لاحقة لأحداث الفترة المدروسة، لا بوصفها دليلاً على وقائع جديدة داخلها. ويساعد هذا التحديد في منع الخلط بين تاريخ وقوع الحدث وتاريخ نشر الدراسة التي حللته.

وتشمل حدود المنهج المقارن أيضاً أن التماثل الظاهري بين أداتين لا يدل بالضرورة على تماثل الغاية أو الأثر؛ فقد يكون الاتصال الدبلوماسي، على سبيل المثال، وسيلة لضبط مخاطر أمنية لدى طرف، وفي الوقت نفسه وسيلة لدعم ترتيبات اقتصادية وسياسية لدى طرف آخر. ولهذا تقارن الورقة طبيعة التوظيف والسياق والنتائج المحتملة، ولا تكتفي بحصر مظاهر الحضور. وتظل الاستنتاجات الواردة تحليلات نوعية لا تدعي إثبات علاقة سببية منفردة أو تقديم قياسات كمية لا تتوافر لها بيانات موثوقة.

تستخدم الدراسة المنهج المقارن باعتباره الأداة الرئيسة لتحليل سياستين إقليميتين تؤثران في المجال الليبي ذاته، مع تباين موقع الفاعلين ومصادر التهديد والتصورات الجيوسياسية. وتقارن الدراسة بين المتغيرات التالية: الدوافع الاستراتيجية؛ أدوات الحضور؛ العلاقات مع القوى الليبية؛ مواقف التسوية؛ وانعكاسات السلوك الخارجي على

سيادة الدولة. ويجري ضبط المقارنة زمنياً عبر مراحل 2014–2018، و2019–2020، و2021–2024؛ لأن المقارنة العابرة للزمن من دون تمييز المراحل قد تخلط بين سياقات سياسية متباينة.

وتعتمد الدراسة أيضاً الوصف التحليلي لتفكيك الوقائع والمواقف كما تصفها الكتابات الأكاديمية المنشورة، ومنهج التتبع التاريخي لتحديد ترتيب الأحداث وتغير الأدوات. أما المصادر الأساسية في هذا المتن فهي أبحاث عربية منشورة بأسماء باحثين أفراد، مع تقديم الإحالات بوصفها إعادة صياغة لأطروحات الدراسات لا اقتباسات حرفية من نصوصها.

الفجوة البحثية والإضافة العلمية

تناولت دراسات عربية حديثة التنافس المصري التركي في ليبيا من زاوية الأمن القومي وتوزيع النفوذ، ومنها الهصيك وسليم (2026)، كما عالجت دراسات أخرى التدخلات الإقليمية وعلاقتها بتعثر التسوية (بوحقيفة، 2026)، وإشكاليات بناء الدولة والشرعية (الجندي وعون، 2025). غير أن الجمع بين المقارنة الثنائية للأدوات المصرية والتركية وبين أثرها على «القدرة الفعلية للمؤسسات الليبية على اتخاذ القرار وتنفيذه» لا يزال بحاجة إلى تفصيل إجرائي. وهذه فجوة تحليلية يتعامل معها البحث، دون الادعاء بأنه أول دراسة تتناول التنافس الثنائي.

تتمثل الإضافة المتوخاة في بناء مصفوفة مقارنة تجمع ثلاثة أبعاد: (أ) اختلاف الدوافع والأدوات لدى الدولتين، (ب) تبدل أنماط التنافس أو التقارب في مراحل 2014–2018 و2019–2020 و2021–2024، (ج) انعكاس ذلك . بحسب الأدلة المتاحة . على وحدة التمثيل والقرار الأمني والاتفاقات والمؤسسات. وتعد هذه الإضافة اقتراحاً تفسيرياً نوعياً، لا قياساً كمياً محسوماً لحجم تأثير أي دولة.

وتختلف هذه المعالجة عن الدراسات الأمنية المحضة في أن المتغير المراد تفسيره هو القدرة المؤسسية على ممارسة السيادة، لا مجرد حجم التهديدات الأمنية؛ كما تختلف عن السرد التاريخي بإخضاع الوقائع لمعايير مقارنة ثابتة وإبراز حدود الإسناد السببي.

حدود الدراسة

- الحد الزمني: الأحداث والمواقف المرتبطة بالساحة الليبية خلال 2014–2024؛ ويمكن الاستشهاد بمراجع منشورة لاحقاً لتحليل هذه المدة بأثر رجعي.
- الحد المكاني: الأراضي الليبية والفضاء الإقليمي المؤثر فيها، مع التركيز على مصر وتركيا.
- الحد الموضوعي: العلاقة بين أدوات التنافس، والسيادة، والشرعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسيادة الوطنية وبناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي للتنافس الإقليمي والسيادة الوطنية

يُفهم التنافس الإقليمي باعتباره سعياً من قوى متجاورة أو ذات مصالح متقاطعة لتوجيه التوازنات في مجال جغرافي معين، بأدوات قد تكون دبلوماسية واقتصادية وأمنية. ولا يشترط في هذا التنافس أن يتحول دائماً إلى صدام مباشر؛ فقد يتضمن التفاوض والتفاهم الجزئي. وفي الحالة الليبية يظهر الفرق بين سيادة الدولة بوصفها حقاً قانونياً معترفاً به، وبين القدرة العملية على تنفيذ القرار داخل الإقليم وعلى مؤسسات الأمن والمال العام.

يربط الكشر (2025) بين أشكال التدخل الخارجي والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي، وهو ما يدعم قراءة السيادة بوصفها قدرة مؤسسية تتجاوز إعلان الاستقلال الشكلي. ويذهب موسى (2024) إلى أن التكوينات

الجهوية والقبلية وأنماط الحكم قد عرقلت تشكل الدولة الحديثة، وزادت التدخلات الخارجية من تعقيد تلك العوائق. كما يناقش الجندي وعون (2025) أزمة الانتقال السياسي وما نتج عنها من صعوبة تأسيس سلطة مستقرة ذات شرعية متفق عليها.

وعند المقارنة بين مصر وتركيا يبرز أن استخدام أدوات التأثير في بيئة مؤسسية منقسمة قد يحول علاقات الدولة الخارجية إلى علاقات متعددة بين قوى محلية وعواصم أجنبية. ومن ثم تُقاس سلامة السيادة بقدرة السلطات الليبية على تمثيل الدولة كلها، لا بمجرد عدد الاتفاقات الموقعة أو حجم الحضور الدبلوماسي.

يتطلب التحديد الإجرائي للسيادة الوطنية التمييز بين السيادة في بعدها القانوني، التي تعني الاعتراف بالدولة واستمرار شخصيتها الدولية، والسيادة في بعدها الفعلي، التي تتعلق بامتلاك مؤسساتها القدرة على تنفيذ القرارات داخل الإقليم. وفي ليبيا خلال المرحلة المدروسة لا يكفي الاستناد إلى الاعتراف الخارجي بالحكومات لفهم هذه المسألة، لأن تعدد مراكز القرار الأمني والمالي يخلق فجوة بين السلطة المعترف بها وبين القوة القادرة على التطبيق. وفي مثل هذا الوضع تصبح العلاقات الخارجية ذات أثر مزدوج: فهي قد تتيح موارد تفاوض ودعم، لكنها قد تمنح فاعلاً داخلياً نفوذاً يفوق وزنه المؤسسي. ولذلك لا ينبغي قياس مقدار استعادة السيادة بعدد الاتفاقات الدولية، بل بدرجة خضوعها لقرار وطني موحد وآليات رقابة قانونية واضحة.

ومن الناحية النظرية يمكن التمييز بين التنافس الذي يظل ضمن حدود الدبلوماسية المشروعة والتنافس الذي يتصل بإعادة تشكيل توازنات القوة داخل دولة أخرى. الأول يقوم على تبادل المصالح والتواصل الرسمي، أما الثاني فيتداخل مع حوافز الفاعلين المحليين وما يتاح لهم من موارد خارجية. وتزداد أهمية هذا التفريق في الحالة الليبية لأن الانقسام الداخلي لم يكن مجرد نتيجة لحضور الخارج؛ بل كان كذلك سياقاً سمح بتعدد قنوات التأثير. ويشير تحليل الكشر (2025) إلى أهمية المخاطر المتصلة بالتدخلات الأجنبية على الأمن الليبي، في حين تساعد قراءة موسى (2024) على بيان دور البنى الداخلية في استمرار التعثر. ومن الجمع بينهما تتضح الحاجة إلى تفسير تفاعلي لا يختزل المشكلة في عامل خارجي منفصل عن البيئة السياسية المحلية.

يُضاف إلى ذلك أن مفهوم الاستقلال في صنع القرار ليس مرادفاً للعزلة الإقليمية. فالدولة تستطيع توثيق علاقاتها مع جيرانها وشركائها مع الاحتفاظ باستقلالية قرارها إذا كانت الجهات المخولة بالتفاوض والتوقيع والتنفيذ محددة دستورياً وخاضعة للمساءلة. أما حين تتنافس قوى محلية على التمثيل، فإن الشراكة الخارجية قد تتحول إلى موضوع خلاف حول من يملك حق الإلزام باسم الدولة. هذه المعضلة تجعل الشرعية الإجرائية والقدرة التنفيذية عنصرين متكاملين: فالأولى تحمي القرار من التنازع، والثانية تحول الإرادة العامة إلى ممارسة مؤسسية. ومن هنا تبرز الصلة المباشرة بين دراسة التنافس الإقليمي وبين موضوع بناء الدولة، لأن أثر الأول يتحدد إلى حد بعيد بمدى نضج الثاني.

وتفيد المقاربة المفاهيمية أيضاً في الفصل بين النفوذ والهيمنة. فقد تمتلك دولة إقليمية نفوذاً سياسياً أو اقتصادياً مشروعاً بحكم علاقاتها التاريخية والتجارية، ولكن هذا النفوذ يصبح مشكلة سيادية عندما ينشأ عنه تعطيل للمؤسسات العامة أو تضييق لقدرتها على اتخاذ قرار يخدم مجموع المواطنين. وعليه يتوجب تحليل الممارسة الفعلية لكل طرف بدلاً من الاكتفاء بوصفه مؤيداً للاستقرار أو معارضاً له. وتساعد هذه القاعدة على تقليل الأحكام المعيارية المسبقة، وعلى صياغة مقارنة تركز على طبيعة الأدوات والآثار التي يمكن ملاحظتها ضمن الفترة 2014–2024، مع مراعاة اختلاف السياقات واللحظات السياسية داخل العقد المدروس.

أبعاد السيادة: القانوني والسياسي والأمني

تتوزع السيادة إلى مستويات متداخلة: السيادة السياسية، أي احتكار الصلاحية في صنع القرار العام؛ والسيادة الأمنية، أي خضوع استخدام القوة لسلطة شرعية واحدة؛ والسيادة الاقتصادية، أي إدارة الموارد والإيرادات وفق مؤسسات عامة؛ والسيادة الخارجية، أي القدرة على عقد العلاقات والالتزامات من دون وصاية. وقد يؤدي ضعف مستوى منها إلى تقويض المستويات الأخرى، ولا سيما حين تصبح المؤسسات المختلفة قادرة على استدعاء دعم خارجي متعارض.

يشير الكشر (2025) إلى العلاقة بين التدخلات الخارجية والأمن الوطني، بينما يضع موسى (2024) التشظي الاجتماعي والسياسي ضمن جذور تعثر البناء المؤسسي. ومن منظور الجندي وعون (2025)، فإن أزمة الشرعية لا تنحصر في غياب قاعدة دستورية مستقرة، بل تتصل أيضاً بقدرة الدولة على تحويل التوافقات السياسية إلى قواعد نافذة. وهذه الأطروحات متكاملة أكثر مما هي متعارضة؛ فكل منها يكشف بعداً محدداً للمشكلة الليبية.

في المقارنة التطبيقية لا يمكن اعتبار تحسن علاقة ليبيا بدولة خارجية دليلاً كافياً على استعادة السيادة إذا استمر تعدد المؤسسات السيادية أو غاب احتكار الدولة للأمن. كما لا يجوز عدّ جميع أشكال التعاون انتقاصاً من السيادة؛ فالمعيار الأساسي هو صدور التعاون عن مؤسسات مختصة، وخضوعه للمساءلة واحترام القانون الوطني.

الصلة النظرية بين السيادة وفعالية الدولة

بناء الدولة عملية ممتدة تشمل توحيد المؤسسات وخلق القواعد العامة للسلطة وضمان فعالية الإدارة والعدالة وتداول القرار وفق شرعية معترف بها. ولأن السيادة تتطلب أجهزة تنفيذية قادرة، فإن استعادتها تتوقف على إصلاحات في الجيش والشرطة والقضاء والمالية العامة. كذلك فإن بناء المؤسسات من دون توافق على قواعد التمثيل قد يعيد إنتاج الانقسام داخل هياكل تبدو موحدة من الناحية الشكلية.

يستنتج من تحليل موسى (2024) أن الروابط الجزئية تتغلب على الهوية الوطنية عندما تضعف الدولة الجامعة، بينما يناقش الجندي وعون (2025) آثار تعثر النماذج الانتقالية على تأسيس شرعية مستقرة. ويضيف شلادي (2026)، في دراسته عن بناء الدولة تحت التدخل الدولي، أن تأثير الخارج يتفاعل مع هشاشة الداخل بدلاً من أن يفسرها على نحو حصري. ولذلك يستحسن فصل مستوى الأزمة المحلية عن مستوى التأثير الإقليمي عند تفسير نتائج المقارنة.

يترتب على ذلك أن السيادة ليست نقطة بداية مكتملة لبناء الدولة ولا نتيجة مؤجلة إلى نهاية الإصلاح، بل علاقة متبادلة: كل نجاح في توحيد القرار يزيد قدرة الدولة على إدارة نفوذ الخارج، وكل إخفاق في حسم ازدواج السلطة يجعل الحل السياسي أكثر ارتباطاً بموافقة الفاعلين الإقليميين.

المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة وإشكالياته في الحالة الليبية

يُقصد ببناء الدولة في هذا البحث تطوير قدرة السلطات العامة على احتكار الاختصاص القانوني في إصدار القرارات وتنفيذها، وتوحيد القيادة الأمنية، وضبط الموارد العامة، وإتاحة المساءلة. وتتمثل إشكاليته في ليبيا في وجود هوة بين استمرار الشخصية القانونية للدولة وبين الانقسام العملي في هياكل التمثيل والقرار. وعليه فإن أي تفسير لبناء الدولة ينبغي أن يبدأ من هذه الفجوة المؤسسية قبل الانتقال إلى أثر السياسات المصرية والتركية عليها.

يشكل الجوار الجغرافي المباشر عاملاً حاسماً في تفسير اهتمام مصر بالوضع الليبي، نظراً لارتباط الحدود بحسابات الأمن وانتقال التهديدات والتجارة وتنقل الأفراد. كما يرتبط الموقف المصري بمسألة استقرار المؤسسات في دولة مجاورة، وبالخشية من انتقال آثار المواجهات المسلحة إلى المجال الإقليمي. وتختلف هذه الاعتبارات عن حسابات قوة لا تشترك مع ليبيا بحدود برية، وإن تداخلت معها عند الحديث عن توازنات البحر المتوسط.

يعالج الوحيشي (2026)، في دراسته لتداعيات التنافس الدولي في ليبيا على الأمن المصري، الصلة بين الاستقرار الليبي والأمن القومي المصري، وهو إطار يساعد على فهم أولوية الحدود والأمن. ويؤكد الهصيك وسليم (2026) أن المنافسة المصرية التركية ارتبطت بتعزيز مواقع النفوذ وحماية المصالح القومية. أما بوحقيفة (2026) فيبين أن تباين مقاربات الأطراف الخارجية أسهم في تعثر التسوية الليبية، وهو ما يجعل الأثر الفعلي لأي سياسة خارجية موضع تقييم يتجاوز التصريحات المعلنة.

وتفترض المقارنة أن قرب مصر الجغرافي يجعل كلفة الفوضى الليبية أكثر مباشرة بالنسبة إليها، ولكنه لا يلغي ضرورة التمييز بين حماية الأمن القومي لدولة الجوار وبين استقلال الخيارات السياسية الليبية. كما أن النتيجة لا تتحدد بالموقف المصري وحده بل بنوعية علاقته بالشركاء الليبيين ومقدار اتساعها.

مفهوم بناء الدولة ومكوناته المؤسسية

تشمل مكونات بناء الدولة محل التحليل: مؤسسات الشرعية والتمثيل، والمنظومة الأمنية الخاضعة لقيادة عامة، والمالية العامة والإدارة القضائية، وقنوات السياسة الخارجية. ويتخذ المؤشر العملي لوحدة كل مكون صورة سؤال قابل للفحص: من يملك القرار؟ ومن ينفذه؟ وهل يخضع الطرفان لقواعد متفق عليها وآليات رقابة مستقرة؟

ترتبط السياسة التركية تجاه ليبيا بمزيج من اعتبارات النفوذ الإقليمي والفرص الاقتصادية والحضور في شرق المتوسط، فضلاً عن العلاقات السياسية مع سلطات ليبية معترف بها في مراحل محددة. وقد أتاح البعد البحري للتنافس مجالاً مختلفاً عن الحسابات الحدودية المصرية، وجعل الاتفاقات والتفاهمات جزءاً أساسياً من أدوات السياسة التركية. وتقتضي المقارنة التمييز بين الدوافع الاستراتيجية الطويلة الأجل وبين الاستجابة المباشرة لتطورات المواجهة العسكرية.

يشرح صياد (2026) أهمية الساحة الليبية في تفاعلات العلاقات المصرية التركية منذ عام 2011، وهو إطار يعكس تعارض بعض الأهداف وتغيرها بمرور الزمن. ويخلص الهصيك وسليم (2026) إلى استمرار فاعلية الحضور التركي رغم ما واجهه من صعوبات، بينما يوضح بوحقيفة (2026) أن دور القوى الإقليمية والدولية لا ينفصل عن تعقد التسوية الداخلية. وهذه الملاحظات تدعم عدم اختزال السياسة التركية في بُعد واحد، عسكرياً كان أو اقتصادياً.

ويمكن فهم الحضور التركي بوصفه سياسة تجمع بين أدوات رسمية وشراكات محلية، إلا أن استمرار هذا الحضور لا يثبت بمفرده أنه كان سبب الانقسام الأساسي. فالتحليل المنهجي يتطلب مقارنة الأحداث مع تطور مواقف بقية القوى المؤثرة وبمبادرات الفاعلين الليبيين أنفسهم.

العوائق الداخلية والخارجية أمام البناء المؤسسي

منهجياً، لا ينبغي التعامل مع مصر وتركيا بوصفهما كتلتين متطابقتين في الموارد أو المصالح. فمصر دولة حدودية يتقدم في حساباتها الأمن البري، بينما تمنح الجغرافيا البحرية والعلاقات الاقتصادية تركيا زاوية اهتمام

مختلفة. وفي المقابل تشترك الدولتان في أن استمرار عدم الاستقرار الليبي قد يهدد المصالح الإقليمية ويزيد كلفة التنافس، ما يفتح إمكانات التنسيق المرحلي وتخفيف الاستقطاب.

يوضح الوحيشي (2026) مركزية الأمن المصري في تفسير أهمية الملف الليبي، ويعرض صياد (2026) كيف أثرت التطورات الليبية في العلاقات المصرية التركية، فيما يقدم الهصيك وسليم (2026) تصوراً مباشراً لتنافس الطرفين على النفوذ في ليبيا. وبجمع هذه الدراسات يمكن بناء مقارنة لا تساوي بين النوايا المعلنة وبين التأثير على السيادة؛ إذ قد تتقاطع مصالح الدولتين في الاستقرار مع اختلاف تصورهما للأطراف والوسائل الكفيلة بتحقيقه.

وتشير القراءة إلى أن عامل الخطر الأبرز على الدولة الليبية ليس وجود مصالح مصرية أو تركية بحد ذاته، بل تحول التنافس على هذه المصالح إلى آلية تمنح أطرافاً داخلية مصادر قوة خارج الأطر الوطنية. ولهذا يستلزم التقييم بيان كيفية ربط المصلحة الإقليمية بمصلحة بناء مؤسسات موحدة.

لا يقتصر بناء الدولة على تأسيس جهاز إداري أو إعلان ترتيبات دستورية، بل يشمل إنشاء علاقة مستقرة بين السلطة العامة والمجتمع تقوم على قواعد واضحة لتوزيع الاختصاصات واحتكار الاستخدام المشروع للقوة وحماية الحقوق. وفي الحالة الليبية ظهرت صعوبة بناء مؤسسات جامعة بسبب تداخل الانقسام السياسي مع الترتيبات الأمنية والموارد المالية. فالانقسام الإداري قد يفضي إلى تكرار الصلاحيات، وتعدد جهات الإنفاق، وإضعاف قدرة المواطن على مساءلة المسؤولين. وترى دراسة الجندي وعون (2025) أن تعثر النماذج الانتقالية يبرز تحديات تأسيس شرعية سياسية قابلة للاستمرار؛ ويمكن فهم ذلك بوصفه تحذيراً من اختزال الدولة في اتفاق سياسي ظرفي لا يصاحبه انتظام مؤسسي قابل للقياس.

ويتأثر بناء الدولة كذلك بمشكلة الزمن السياسي؛ إذ تحتاج المؤسسات إلى تراكم القواعد والخبرات واستمرار السياسات، بينما تتسم المراحل الانتقالية بتغير الحكومات وموازين القوة وتبدل الأولويات. وكلما طال أمد الانتقال ازدادت مخاطر تحول الاستثناء إلى وضع اعتيادي، بما يجعل ترتيب الاختصاصات والموارد موضع تفاوض دائم. وتساهم الضغوط الإقليمية في تعقيد هذه المسألة عندما يرتبط استمرار بعض التحالفات المحلية بالدعم الخارجي. ومع ذلك، فإن التفسير الذي يلقي المسؤولية كاملة على الخارج يغفل فاعلية النخب الوطنية وخياراتها السياسية. ولهذا تقترح الدراسة قراءة بناء الدولة في ثلاث دوائر مترابطة: تسوية الشرعية، وتوحيد أدوات الإدارة والأمن، وتحييد المرافق العامة عن الاستقطاب.

ويمكن تناول الفاعلية المؤسسية من خلال سؤال بسيط: هل يستطيع القرار العام الانتقال من الجهة المخولة إلى أجهزة التنفيذ دون الحاجة إلى اتفاق غير رسمي مع مراكز قوة منفصلة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكشف الفجوة بين وجود المؤسسات اسماً وبين قدرتها على أداء وظائفها. وعلى الرغم من أن بعض الترتيبات المؤقتة قد تخفف حدة النزاع، فإن استمرار الاعتماد عليها يضعف التنبؤ بالقواعد ويقلل ثقة المجتمع في حياد الإدارة. لذلك يتعين التعامل مع توحيد المؤسسات باعتباره عملية متدرجة تشمل الإصلاح القانوني والإداري والتنسيق المالي، لا مجرد دمج شكلي للهياكل المتنازعة أو تبديل مسمياتها.

وتؤكد الأدبيات أن المصالحة المجتمعية والتمثيل السياسي عنصران ضروريان لتجاوز الاستقطاب، لكنهما لا يغنيان عن إصلاح المؤسسات التنفيذية والقضائية. ففي غياب معايير واضحة للمساءلة والحقوق قد تعيد التسويات بين النخب إنتاج الخلاف نفسه بصورة جديدة. وتزداد أهمية بناء قواعد عامة تقبلها الأطراف الليبية المختلفة عندما

تكون الدولة معرضة لمنافسة مصالح إقليمية متعارضة. ومن ثم فإن بناء الدولة واستعادة السيادة ليسا مسارين متتابعين بالضرورة؛ بل عملية متزامنة، لأن فعالية المؤسسات تقوي قدرة الدولة على التفاوض خارجياً، كما أن خفض الضغوط الخارجية يمنح مؤسساتها مساحة أوسع لإعادة التنظيم.

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة للسياسات المصرية والتركية تجاه ليبيا (2014–2024)

المطلب الأول: مقارنة الدوافع والمحددات الاستراتيجية للسياسة المصرية والتركية

تتضمن أدوات التأثير الدبلوماسي الاتصالات الرسمية واستضافة الاجتماعات والمساهمة في المبادرات السياسية والتنسيق مع الأطراف الليبية والمجتمع الدولي. وفي الحالة المصرية اكتسبت المفاوضات بعداً أمنياً خاصاً، لأن مسألة استقرار الحدود الغربية تمثل مصلحة مستمرة تتجاوز تبدل الحكومات. وتتيح الدبلوماسية توسيع هامش التعاون، لكنها قد تصبح أقل فاعلية عندما لا تُترجم التفاهمات إلى ترتيبات داخلية مقبولة من مختلف المؤسسات الليبية.

يعرض الوحيشي (2026) أهمية التفاعلات الليبية في الأمن المصري، ويبين بوحقيفة (2026) أن تضارب مسارات الخارج قد أضعف فرص التسوية. كما يؤكد الهصيك وسليم (2026) أن مصر وتركيا نجحتا في الاحتفاظ بدور ملحوظ في الأزمة الليبية عبر أدوات متعددة. ومن ثم يمكن النظر إلى النشاط الدبلوماسي المصري بوصفه محاولة للتأثير في بنية التسوية، مع ضرورة إخضاع تقييم نجاحه لمعيار التوافق الوطني لا لمجرد كثافة الاتصالات.

ومن منظور السيادة الوطنية، لا تُعدّ وساطة دولة مجاورة مشكلة في ذاتها ما دامت تسهم في تقريب مواقف الليبيين وتحترم وحدة المؤسسات. أما عندما ترتبط الوساطة بدعم حصر الشرعية في طرف واحد من دون ضمانات للمشاركة، فإنها قد تعيد إنتاج الاستقطاب بصورة جديدة.

جدول (1): المقارنة بين محددات السياسة المصرية والتركية تجاه ليبيا

معيار المقارنة	المقاربة المصرية	المقاربة التركية
الموقع الجغرافي	دولة جوار وحدود مباشرة	قوة إقليمية ذات امتداد بحري ومتوسطي
الأولوية البارزة	أمن الحدود واستقرار المجال الغربي	النفوذ الإقليمي والشراكات الأمنية والبحرية
الأدوات	دبلوماسية واتصالات أمنية وسياسية	تفاهمات رسمية وتعاون أمني واقتصادي
معيار التقويم	أثر السلوك على القرار الليبي	أثر السلوك على القرار الليبي

الأمن الحدودي والمجال الاستراتيجي المصري

يرتبط التأثير الأمني المصري بقراءة الدولة المجاورة لطبيعة التهديدات العابرة للحدود وانتشار الجماعات المسلحة. وقد جعلت حالة الانقسام في ليبيا مسألة بناء قوة أمنية وطنية موحدة محلاً للتجاذب، نظراً لأن أي دعم أو تنسيق خارجي مع تشكيلات داخلية قد يؤثر في ميزان القوة. ولهذا يقتضي التقييم الفصل بين التعاون الحدودي المشروع وبين ترتيبات قد تزيد اعتماد طرف ليبي على حماية خارجية.

يناقش الهصيك وسليم (2026) استخدام الطرفين المصري والتركي للمقدرات السياسية والعسكرية ضمن سياق المنافسة، بينما يربط الكشر (2025) التدخلات الخارجية بتهديدات الأمن الليبي. ويعالج خليفة (2026) تأثير التدخل الدولي المتعدد الأطراف على الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يساعد على تجنب تحميل علاقة ثنائية وحدها كامل نتائج العنف أو الانقسام. فالآثار الأمنية تنشأ غالباً من التفاعل بين التدخل الخارجي والقدرات المحلية غير الخاضعة لقيادة موحدة.

وتؤكد المقارنة أن غاية بناء جهاز أمن وطني يجب أن تتقدم على علاقات الأجهزة المحلية بالأطراف الخارجية. فالدعم الدولي يمكن أن يكون مورداً للخبرة أو التدريب في حال خضوعه لسلطة شرعية، لكنه يتحول إلى مصدر هشاشة عندما يقوي انقسام القيادة أو يحد من الرقابة الوطنية.

المتوسط والاقتصاد والشراكات في التصور التركي

تظهر حدود النفوذ الخارجي عندما تعجز دولة مؤثرة عن تحويل علاقتها بفريق ليبي إلى توافق وطني قابل للاستمرار. ففي بيئة تتعدد فيها المؤسسات والمصالح، يمكن للدعم الخارجي أن يعزز القدرة التفاوضية لطرف ما، لكنه لا يحل المعضلة الأوسع المتعلقة بالشرعية وتقاسم السلطة واحتكار السلاح. وتبرز هنا مفارقة بين رغبة دولة الجوار في استقرار سريع وبين الحاجة الليبية إلى بناء تسوية أشمل وأكثر قبولاً.

يؤكد بوحقيفة (2026) أن تضارب مصالح الفاعلين الخارجيين حدّ من إمكانات إنجاز التسوية، ويعرض الجندي وعون (2025) تعقيدات فشل النماذج الانتقالية في تأسيس سلطة شرعية. ويُظهر الوحيشي (2026) أن الأزمة الليبية تؤثر في الأمن المحيط بها، وهو ما يفسر كثافة اهتمام مصر من دون أن يمنح سياستها قدرة منفردة على حل الأزمة. وتكشف هذه الرؤى أن المسافة بين أمن الحدود وبناء الدولة أكبر من أن تجسرها ترتيبات ثنائية وحدها.

وعليه فإن نجاح الانخراط المصري يقاس بقدر مساهمته في تخفيف الاستقطاب وتيسير وحدة المؤسسات، لا بمقدار توسع حضوره في الملف الليبي. هذه نتيجة معيارية للتقييم، وليست حكماً مطلقاً على كل مرحلة أو كل أداة استخدمتها القاهرة.

تكشف المقارنة التاريخية للفترة 2014–2024 أن دوافع القاهرة وأنقرة لم تتشكل دفعة واحدة، بل تطورت تبعاً لتحولات البيئة الليبية. فقد برز لدى مصر هاجس استقرار المجال الحدودي والأمن الإقليمي، بينما ازدادت أهمية الارتباطات المتوسطية والاقتصادية بالنسبة إلى تركيا، إلى جانب اعتبارات المكانة والتحالفات السياسية. ويجب الحذر من تحويل هذه الفروق إلى ثنائية جامدة؛ إذ إن السياسة المصرية لم تكن أمنية حصراً، كما أن التحرك التركي لم يكن اقتصادياً بحتاً. والأقرب إلى الدقة هو القول إن لكل طرف ترتيباً مختلفاً للأولويات، تتغير فيه أوزان الأمن والدبلوماسية والمصالح التجارية بحسب مستوى التصعيد وفرص التسوية.

وعند فحص موقع الجغرافيا في الاستراتيجية المصرية نلاحظ أن الحدود البرية الطويلة تجعل عدم الاستقرار الليبي مسألة ترتبط مباشرة بمراقبة الحدود وتدفقات التجارة والبشر واحتمالات انتقال التهديدات. وتختلف هذه الخاصية عن وضع تركيا التي يرتبط حضورها بالمجال البحري والمتوسطي وخطوط النقل والشراكات متعددة المجالات. ولذلك لا يمكن الحكم على كفاءة استراتيجية إقليمية من مستوى الظهور الإعلامي أو كثافة التحركات الرسمية وحدهما؛ بل ينبغي فهم نوع المخاطر التي يدركها صانع القرار وطبيعة الموارد التي يملكها لمواجهتها. وتتيح هذه

المقارنة تفسير استمرار اهتمام الدولتين بالملف الليبي حتى حين تتغير الحكومات أو تتراجع حدة المواجهة العسكرية.

أما من منظور الشرعية السياسية، فقد تعامل الطرفان مع بيئة ليبية اتسمت بتنازع التمثيل والاعتراف. ويؤثر هذا التنازع في العلاقات الخارجية لأن الاتفاق مع جهة محلية قد يحمل دلالة سياسية مختلفة لدى الطرف الآخر. وتوضح دراسة الهصيك وسليم (2026) استمرار الدور البارز للدولتين في الأزمة، في حين تدعم دراسة بوحقيفة (2026) ضرورة النظر إلى اختلاف مقاربات القوى الخارجية وآثارها على فرص التسوية. غير أن الاستنتاج المقارن لا يسمح باعتبار كل تحرك خارجي سبباً مباشراً في الانقسام، بل يستدعي التمييز بين القرارات التي تعمق الاستقطاب وتلك التي تفتح قنوات الحوار أو تقدم ضمانات عملية.

وعليه يمكن صياغة مقارنة أكثر توازناً بالتمييز بين ثلاثة مستويات للمصلحة: مصلحة أمنية قصيرة الأمد تتعلق بمنع المخاطر العاجلة، ومصلحة استراتيجية متوسطة الأمد ترتبط بتوازنات النفوذ، ومصلحة اقتصادية طويلة الأمد تتصل بالعقود والتجارة والموقع الجغرافي. تظهر هذه المستويات لدى الطرفين بنسب متباينة، وقد تتعارض داخل سياسة الدولة الواحدة. وهذه النقطة مهمة لأنها تفسر لماذا يمكن أن تتبنى دولة خطاباً داعماً للتسوية مع استمرار علاقات وثيقة بأطراف محلية بعينها. وتظل القيمة التحليلية للمقارنة في إبراز هذا التداخل وليس إصدار حكم أخلاقي تبسيطي على سياسة أي من الدولتين.

اختبار التغير الزمني في محددات التنافس

لا تسمح المقارنة الدقيقة بإسناد وصف «التنافس» إلى جميع سنوات الدراسة بالدرجة نفسها. ففي 2014–2018 طغى أثر الانقسام الليبي وتباين الاتصالات الإقليمية؛ وفي 2019–2020 زاد وضوح الأدوات التركية المعلنة وتداخلها مع التصعيد المسلح ومسار التهدئة؛ ثم فتحت مرحلة 2021–2024 مجالاً أوسع لإعادة التموضع الدبلوماسي، وصولاً إلى اجتماع مجلس التعاون الاستراتيجي المصري التركي في أنقرة يوم 4 سبتمبر 2024. هذا التقسيم إطار وصفي للمقارنة، ولا يثبت وحده أن أي تحول ليبي نتج مباشرة عن تبدل العلاقات بين القاهرة وأنقرة.

جدول (2): مصفوفة المقارنة المرحلية (تصنيف تحليلي للباحث استناداً إلى المصادر المبينة في المتن)

دلالة المقارنة للسيادة الليبية	تركيا: أولوية المقاربة	مصر: أولوية المقاربة	المرحلة
تعدد الشراكات الخارجية في ظل مؤسسات منقسمة؛ ويحتاج تقدير أثرها إلى أدلة مستقلة.	النفوذ السياسي والعلاقات مع الفاعلين الليبيين	الجوار الحدودي ومخاطر الأمن وانقسام التمثيل	2018–2014
برزت أسئلة الاختصاص في الاتفاقات والتحالفات؛ لا تُستنتج النتائج المؤسسية من الإعلان وحده.	تفاهمات بحرية وأمنية معلنة في سياق التصعيد	متابعة التهديدات الحدودية وموازين النزاع	2020–2019
التقارب الإقليمي فرصة ممكنة لخفض الاستقطاب، بشرط توفر اتفاق ليبي مؤسسي.	استمرار المصالح والتواصل في سياق تغير المناخ الدبلوماسي	قنوات اتصال أوسع وتطور التقارب مع تركيا	2024–2021

المطلب الثاني: مقارنة أدوات النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي

احتلت الاتفاقات الثنائية والتعاون الأمني موقعاً بارزاً في السياسة التركية خلال مرحلة تصاعد المواجهات حول العاصمة. وتؤثر الاتفاقات الرسمية في الصراع من خلال توفير غطاء سياسي وأطر تنظيمية للتعاون، لكنها تثير في البيئات المنقسمة أسئلة تتعلق بمدى الإجماع الوطني عليها وطبيعة الرقابة المؤسسية ومدى استمرارها بعد تغير السلطات. لذلك يجب التمييز بين وجود سند قانوني للعلاقة وبين تحقق الشرعية السياسية الجامعة داخل الدولة المنقسمة.

يضع صياد (2026) السياسة التركية في سياق تطور العلاقات مع مصر بعد عام 2011، بينما يشير الهصيك وسليم (2026) إلى قدرة تركيا على الحفاظ على دور فاعل في الملف الليبي. ويرى شلادي (2026) أن بناء الدولة في ظل التدخل الدولي يثير إشكالية تتعلق بتأثير الخارج على المؤسسات المحلية. ومن جمع هذه الملاحظات يمكن استنتاج أن الاتفاقات الأمنية في حد ذاتها لا تحدد مصير السيادة، بل يحدده نظام اتخاذ القرار والرقابة عليها وآثارها العملية.

توضح المقارنة أن أداة التعاون التركي أكثر ظهوراً في صورة ترتيبات معلنة في بعض المراحل، في حين أن البعد الحدودي الأمني أكثر وضوحاً في المقاربة المصرية. ومع ذلك فإن معيار التقييم واحد: مدى إسهام كل علاقة في توحيد مؤسسات الدولة الليبية أو تعقيد ذلك.

مقارنة الدبلوماسية والتحالفات السياسية

لا ينحصر الاهتمام التركي بليبيا في الجانب الأمني؛ إذ تتداخل معه المصالح الاقتصادية وإمكانات الاستثمار وإعادة الإعمار، فضلاً عن أهمية شرق المتوسط في السياسات البحرية الإقليمية. وتفسر هذه الأبعاد اهتمام أنقرة بإقامة علاقات مؤسسية طويلة المدى حتى مع تغير ظروف الصراع. وفي مقابل ذلك، يرتبط الاقتصاد الليبي بحاجته إلى استثمارات وشراكات تعيد تنشيط الخدمات والبنية الأساسية، وهي حاجة لا تقتصر على دولة خارجية واحدة.

يشير صياد (2026) إلى تأثير الشأن الليبي في اتجاه العلاقات المصرية التركية، ويرصد الهصيك وسليم (2026) استخدام الطرفين لقدرات سياسية وعسكرية لترسيخ نفوذهما. ويبين بوحقيفة (2026) كيف تتداخل حسابات المصالح الخارجية مع مسار التسوية الليبية. ويمكن بناء على ذلك قراءة البعد الاقتصادي على أنه جزء من هندسة النفوذ وليس نشاطاً منفصلاً عن التوازنات السياسية، مع ضرورة عدم تعميم هذا التفسير على كل عقد تجاري أو مشروع استثماري.

تتطلب حماية السيادة الاقتصادية شفافية الاتفاقات وتوحيد الموازنة والرقابة على الإنفاق وإدارة الموارد، بحيث تدخل الشراكات الخارجية ضمن أولويات تنموية وطنية. ومن دون هذه الشروط قد تتحول المنافسة على الفرص الاقتصادية إلى وسيلة إضافية لمراكمة النفوذ لدى أطراف متنافسة.

مقارنة الأدوات العسكرية والاقتصادية والبحرية

في المقارنة بين الأدوات يظهر أن مصر تستفيد من القرب الجغرافي والارتباط الأمني المباشر، في حين تملك تركيا أدوات بحرية وتعاقدية وشراكات اقتصادية وسياسية متفاوتة بحسب المرحلة. كما أن فاعلية الأدوات لا تقاس

بشدة الحضور وحدها، بل بالنتائج التي تحققها في مسارات خفض العنف والتسوية وتوحيد القرار. وقد تتحول الأداة ذاتها من داعمة للاستقرار في سياق إلى مثيرة للانقسام في سياق آخر.

يؤكد الهصيك وسليم (2026) أهمية الحضور المصري والتركي معاً في الملف الليبي، بينما يوضح بوحقيفة (2026) أن تنازع المقاربات الخارجية يضعف فرص التسوية. ويتيح تحليل خليفة (2026) للتدخل الدولي والاضطراب الأمني فهم الأثر التراكمي لمختلف التدخلات. ولذلك يجب أن يظل التقويم نسبياً وحذراً، مع الفصل بين وصف السلوك الخارجي وتحليل نتائجه المحتملة على الفاعلين الليبيين.

وتتمثل النتيجة المقارنة في أن الدولتين تستخدمان أدوات مختلفة جزئياً لتحقيق مصالح استراتيجية؛ غير أن المحدد الحاسم لاستعادة السيادة الليبية هو وجود مؤسسات قادرة على وضع قواعد واحدة لهذا الانخراط الخارجي. ومن دون تلك القواعد يستمر التنافس على إدارة الأزمة عوضاً عن إنهائها.

تُظهر مقارنة الأدوات أن النفوذ الدبلوماسي لا يعمل بمعزل عن الموارد الأمنية والاقتصادية. فالمباحثات والوساطات والمبادرات السياسية قد تتلقى دعماً من الروابط العسكرية أو من توقعات الاستثمار وإعادة الإعمار، كما أن الاتفاقات الثنائية قد تصنع قنوات اتصال يصعب تعويضها بعد تراجع التوتر. غير أن فعالية هذه الأدوات مشروطة بمدى انسجامها مع المؤسسات الوطنية الليبية، وبقدرتها على الإسهام في قواعد عامة لا في استثناءات تمنح طرفاً محلياً ميزة دائمة. ولذا يتعين ألا نخلط بين كثرة الاتفاقات وبين أثرها المؤسسي، لأن الاتفاق قد يكون نشطاً من الناحية السياسية لكنه ضعيف من حيث التنفيذ أو محل نزاع بين السلطات.

وعند مقارنة استخدام الأدوات الصلبة تظهر أهمية التمييز بين التأثير في موازين المواجهة وبين المساهمة في بناء نظام أمني وطني. فالأول قد يغيّر حسابات الأطراف سريعاً، أما الثاني فيحتاج إلى توحيد التسلسل القيادي وآليات التدريب والمساءلة والتمويل. وتبين كتابات خليفة (2026) أن تعدد التدخلات الدولية انعكس على الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يستدعي النظر إلى الأثر التراكمي لهذه التدخلات لا إلى مساهمة كل طرف منفصلة. كما أن استمرار التنافس الخارجي قد يرفع كلفة التنازل لدى الفاعلين المحليين إذا اعتقد كل طرف أن بوسعه تحسين موقعه من خلال دعم قادم من الخارج.

وتستدعي المقارنة الاقتصادية بدورها فصلاً واضحاً بين التجارة والاستثمارات المعلنة وبين الحضور السياسي المؤثر. فقد يخلق التعاون الاقتصادي فرصاً للعمل والبنية الأساسية، لكنه لا يكون بالضرورة محايداً في بيئة منقسمة إذا توزعت العقود أو الترتيبات وفق خطوط النفوذ. وعلى هذا الأساس لا يكفي السؤال عن حجم المصالح الاقتصادية؛ بل يجب النظر إلى شفافية إجراءات التعاقد، ووحدة القواعد الحاكمة لها، وقدرة مؤسسات الدولة على حماية المال العام. ومن منظور بناء الدولة قد يكون للمشروع الاقتصادي قيمة إيجابية حين يسند المؤسسات الجامعة، بينما يتراجع أثره عندما يكرس شبكات موازية أو يثير صراعاً جديداً حول الاختصاص.

كما ينبغي إظهار التغير الزمني في أدوات التنافس؛ فالمرحلة التي ترتفع فيها المواجهات المسلحة تختلف عن مرحلة تبحث فيها الأطراف عن تفاهمات أو إعادة تموضع دبلوماسي. وقد أسهمت التحولات الإقليمية في إعادة تحديد مجالات الاتصال بين مصر وتركيا، دون أن يعني ذلك انتهاء اختلاف المصالح حول ليبيا. وتوضح هذه المرونة أن التنافس ليس وضعاً ثابتاً، وأن صانع القرار الليبي يستطيع الاستفادة من لحظات التهدئة إذا كان يمتلك تصوراً تفاوضياً موحداً. ويترتب على ذلك أن أفضل نتيجة للمقارنة ليست تحديد الطرف الأقوى، بل تحديد الشروط التي تجعل أدوات الحضور الخارجي قابلة للتحول إلى تعاون منضبط بالقانون والمؤسسات.

تطبيق مؤشرات المقارنة على الوقائع المفصلية

تقدم وثيقة تسجيل مذكرة التفاهم البحرية بين حكومة الوفاق الوطني الليبية والحكومة التركية (27 نوفمبر 2019) مثالاً موثقاً على استخدام الأداة الاتفاقية البحرية. وتثبت الوثيقة وجود المذكرة وتاريخها، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على توافقها الداخلي أو أثرها في الشرعية؛ فذلك يتطلب فحص الاختصاصات القانونية والجدل الليبي بشأنها بصورة مستقلة (الأمم المتحدة، سجل المعاهدات، رقم 56119).

وفي 23 أكتوبر 2020 وقّع ممثلو طرفي اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) اتفاقاً دائماً لوقف إطلاق النار؛ ونص الاتفاق على ترتيبات تتصل بالقوات الأجنبية والمرتزقة. تدل هذه الواقعة على وجود مسار ليبي للتوافق الأمني بدعم أممي، دون أن تقدم بذاتها قياساً لمدى التزام الأطراف الخارجية أو يثبت تحقق السيادة الأمنية بالكامل (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2020).

أما انعقاد أول اجتماع لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين مصر وتركيا في أنقرة في 4 سبتمبر 2024، كما ورد في البيان المشترك الصادر لاحقاً، فيدعم الاستدلال على اتساع الاتصال الرسمي بين الدولتين خلال نهاية نطاق الدراسة. لكن تأثير ذلك الاجتماع على المؤسسات الليبية يتطلب أدلة ليبية مباشرة؛ ومن ثم يُسجل بوصفه تغيراً في البيئة الإقليمية لا نتيجة سيادية مؤكدة (رئاسة جمهورية مصر العربية، 2026).

جدول (3): الفصل بين الدليل الأولي والاستنتاج التحليلي

المؤشر المقارن	ما لا تثبته وحدها	ما تثبته الوثيقة	الواقعة الموثقة
الاتفاقات والتمثيل	مدى الإجماع الليبي أو الأثر النهائي على المؤسسات	وجود اتفاق ليبي–تركي وتاريخ إبرامه وتسجيله	27 نوفمبر 2019: مذكرة ترسيم الصلاحيات البحرية
احتكار القوة والترتيبات الأمنية	تمام تنفيذه أو نسبة تأثير كل فاعل إقليمي	اتفاق بين ممثلي الطرفين الليبيين بوساطة أممية	23 أكتوبر 2020: اتفاق وقف إطلاق النار
بيئة التفاوض الإقليمي	حدوث تحسن تلقائي في وحدة الدولة الليبية	تقدم الاتصال المؤسسي بين القاهرة وأنقرة	4 سبتمبر 2024: اجتماع استراتيجي مصري–تركي

المبحث الثالث: التحليل النقدي لأثر التنافس على السيادة الوطنية وبناء الدولة

المطلب الأول: تحليل انعكاسات التنافس على وحدة القرار والمؤسسات الليبية

تكشف التجربة الليبية أن تعدد مراكز القرار السياسي والأمني يوفر قنوات متعددة للتأثير الخارجي، في حين تتيح المنافسة بين القوى الإقليمية للأطراف المحلية توسيع خياراتها والتحايل على التسويات الداخلية الصعبة. وتتولد عن هذه الدائرة علاقة تغذية متبادلة: الانقسام يجذب التدخل، والتدخل المتعارض قد يجعل الانقسام أكثر استدامة. وهذا لا ينفي وجود محركات محلية مستقلة للصراع، بل يضعها في علاقة مع السياق الإقليمي.

يتناول الوحيشي (2026) مساهمة التدخلات الخارجية في تغذية الاستقطاب وتفكيك المؤسسات، ويبرز شلادي (2026) أثر البيئة الدولية في هشاشة بناء الدولة، بينما يصف الكشر (2025) التداعيات الأمنية للتدخل الخارجي في ليبيا. وتتفق هذه الدراسات على أن أزمة السيادة تتجاوز مجرد وجود قوات أو مستشارين أجانب، لأنها تشمل ضعف قدرة المؤسسات الوطنية على التصرف كسلطة جامعة.

وبالنسبة إلى التنافس المصري التركي، فإن الأثر المؤسسي يرتبط بمقدار تشجيع كل طرف للتفاهم الليبي الشامل أو لمنطق التحالف الجزئي. فحماية السيادة تقتضي إعادة العلاقات الخارجية إلى قنوات حكومية موحدة وتجنب تشتت التمثيل السياسي الذي يجعل الالتزامات الدولية موضوع خلاف داخلي مستمر.

تأثير التنافس على احتكار القوة والأمن العام

يتأثر الأمن الوطني الليبي بتوزع القوة المسلحة وتفاوت هياكل القيادة والرقابة، وهي أوضاع تجعل أي انخراط أمني خارجي حساساً من حيث تأثيره في موازين القوة المحلية. فحين يزيد الدعم من قدرة مؤسسة وطنية خاضعة للمساءلة قد يساعد على تعزيز الأمن، بينما قد يؤدي إذا خُصص لقوى متنافسة إلى إطالة أمد التجزئة. وتعد هذه الثنائية أساساً منهجياً لفهم تعارض آثار التدخل الخارجي حتى حين يقدم تحت عناوين الاستقرار.

يخلص خليفة (2026) إلى أن تعدد المصالح المتعارضة بين الفاعلين الدوليين زاد اضطراب الوضع الليبي، ويناقش الكشر (2025) تأثير التدخلات الخارجية في الأمن القومي، كما يشير الهصيك وسليم (2026) إلى توظيف القدرات السياسية والعسكرية في المنافسة المصرية التركية. وتدعم هذه الدراسات قراءة التنافس في ضوء البيئة الأمنية الليبية، لا بوصفه متغيراً وحيداً يغني عن تحليل المجموعات المسلحة والمؤسسات المحلية.

ويمكن القول إن معيار حماية الأمن هو قدرة الدولة على احتكار الاستخدام الشرعي للقوة وإدماج الترتيبات الأمنية في خطة وطنية واحدة. أما الاكتفاء بموازين ردع متبادلة تعتمد على الخارج فقد يخفف المواجهات مرحلياً من دون أن يؤسس أمناً مستداماً أو سيادة قابلة للتنفيذ.

تأثيره على الشرعية السياسية والمسارات التفاوضية

تتوقف الشرعية السياسية في المراحل الانتقالية على وضوح القواعد الدستورية واعتراف الفاعلين الرئيسيين بالإجراءات والمؤسسات الناتجة عنها. وفي ليبيا أدى استمرار النزاع حول التمثيل والاختصاصات إلى صعوبة الاتفاق على انتخابات نهائية وعلى توزيع سلطات الأجهزة التنفيذية والأمنية. ومع ذلك فإن الصراع على الشرعية ليس مجرد انعكاس لرغبات القوى الخارجية، بل هو نتاج تفاعلات وطنية ساهمت المنافسة الإقليمية في زيادة كلفتها أحياناً.

يحلل الجندي وعون (2025) عثرات تأسيس سلطة سياسية شرعية بعد 2011، ويرى بوحقيفة (2026) أن تنازع المقاربات الخارجية أضعف جهود التسوية. كما يربط الوحيشي (2026) التنافس والتدخلات الخارجية بزيادة الاستقطاب وتفكك المؤسسات. ومن اجتماع هذه الأدبيات تتضح أهمية الفصل بين شرعية الحكم الداخلي وبين الاعتراف والدعم الخارجي، لأن الثاني لا يعوّض الأول ولا يضمن استدامته.

وتنتهي المقارنة إلى ضرورة تحويل أي تفاهمات مصرية تركية محتملة إلى عامل مساند لاتفاق ليبي بشأن القواعد الدستورية والانتخابية، بدلاً من أن تصبح بديلاً عن هذا الاتفاق. فالشرعية الجامعة تنشأ من المؤسسات والقواعد الوطنية ولو انتفعت بدعم إقليمي منضبط.

يتجاوز أثر التنافس في وحدة القرار الوطني مسألة المواقف الدبلوماسية ليطال العلاقة بين الشرعية والقوة. فعندما تحتفظ المؤسسات الرسمية بصفة قانونية لكنها لا تتحكم بصورة كاملة في الموارد والأجهزة الأمنية، تصبح قدرتها على تنفيذ التسويات محدودة. وتمنح هذه الفجوة الأطراف المحلية مساحة للبحث عن ضمانات وشراكات خارج الأطر المؤسسية، وهو ما قد يزيد التعدد في مصادر القرار. وبحسب قراءة الوحيشي (2026)، تتفاعل التدخلات

الخارجية مع الاستقطاب الداخلي وتفكك المؤسسات. ولا يعني ذلك انعدام مسؤولية الفاعلين الليبيين، وإنما يوضح أن ضعف بنية الدولة قد يحول العلاقات الإقليمية إلى عامل يعيد إنتاج الانقسام بدلاً من احتوائه.

ومن أبرز النتائج المؤسسية المحتملة تضارب مستويات التمثيل والتفاوض. فقد تنشأ مواقف مختلفة حول صلاحية توقيع التفاهمات أو اعتماد الشراكات أو توجيه الموارد، وهو ما يهدد انتظام السياسة الخارجية للدولة. وحين ينعكس هذا الاختلاف على الملفات الأمنية، تتعقد قدرة المؤسسات على وضع سياسة موحدة للحدود والمنافذ وحماية البنية التحتية. لذلك فإن استعادة السيادة تستدعي أكثر من وقف التصعيد؛ فهي تحتاج إلى تراتبية قانونية واضحة تتصل فيها القرارات بالمؤسسات المختصة وتخضع لرقابة مستقلة، فضلاً عن إجراءات انتقالية تضمن استمرارية الخدمات العامة في أثناء معالجة الانقسام.

وتؤثر المنافسة الإقليمية كذلك في الحوافز السياسية للأطراف المحلية. فإذا اعتقدت جهة داخلية أن الدعم الخارجي يضمن لها البقاء أو تحسين مركزها التفاوضي، فقد تتراجع حوافزها للقبول بتسوية تتطلب تقاسماً للسلطة أو تنازلاً متبادلاً. وبالمقابل يمكن أن تؤدي الرسائل الإقليمية المتقاربة إلى رفع كلفة التصعيد وتشجيع الاتفاق على ترتيبات أكثر استقراراً. ومن ثم فإن الأثر ليس قدراً حتمياً؛ بل يتوسطه سلوك الفاعلين المحليين وطبيعة الاستجابة الدولية والإقليمية. وهذه النتيجة تدعو إلى تحليل العلاقة السببية بحذر، وتجنب نسب كل تعثر في بناء الدولة إلى دولة إقليمية واحدة أو إلى واقعة تدخل محددة.

أما على مستوى المجتمع، فإن الانقسام المؤسسي الممتد يضعف الثقة في قدرة الدولة على توفير الخدمات بصورة متساوية، ويزيد الإحساس بأن الموارد العامة موضوع تفاوض بين قوى متنافسة لا حقاً عاماً للمواطنين. وتنعكس هذه الحالة على قبول المؤسسات الجديدة وعلى قدرتها على استقطاب الخبرات والحفاظ على الاستقرار الإداري. ولذلك يجب أن تتضمن قراءة السيادة بعداً اجتماعياً يتمثل في ثقة المواطن بحياد الإدارة والقضاء والانتخابات. ولا يتعارض هذا البعد مع التحليل الأمني، بل يكمله؛ إذ يصعب بناء احتكار شرعي للقوة ما لم تقترن به قواعد واضحة للحقوق والمساءلة والتمثيل السياسي.

المطلب الثاني: تحليل مسارات استعادة السيادة ومتطلبات بناء الدولة

تتيح المقارنة بين الدوافع المصرية والتركية تصور مسارات عملية لتخفيف آثار التنافس؛ منها بناء قنوات تفاوض أمنية وسياسية ليبية موحدة، والامتناع عن اعتماد ترتيبات متعارضة مع وحدة الدولة، وتطوير دبلوماسية توازن المصالح الخارجية من دون الارتهان إلى محور واحد. ويجب أن ترافق هذه الخيارات إصلاحات داخلية لأنها لن تنجح إذا ظلت المؤسسات الليبية نفسها متنازعة حول صلاحية تمثيل الدولة.

يشدد بوحقيفة (2026) على أن تقليص التدخلات الخارجية شرط مهم لنجاح التسوية، ويبين اللافي والكيلاني (2026) ارتباط المصالحة الوطنية بإعادة بناء الشرعية وتوحيد المؤسسات، بينما يشرح شلادي (2026) مأزق بناء الدولة تحت تأثير الخارج. ويشير الجمع بين هذه التحليلات إلى أن الانفتاح الدبلوماسي وحده لا يكفي، وأن أي تسوية خارجية ينبغي أن تستند إلى عملية وطنية تمتلك القدرة على التنفيذ والرقابة.

ويوصي التحليل بتصميم إطار وطني لتقييم الاتفاقات الدولية وفق ثلاثة معايير: مطابقتها للقانون الليبي؛ موافقة المؤسسات المختصة عليها؛ وإمكانية إخضاع تنفيذها للرقابة المالية والأمنية. وتُعد هذه المعايير جزءاً من استعادة السيادة العملية، لأنها تربط العلاقات الخارجية بمسؤولية عامة لا بسلطة عابرة.

مرتكزات الحوكمة السيادية وتوحيد المؤسسات

لا يمكن اختزال مشروع الدولة في نقل السلطة بين حكومات متعاقبة، بل يستلزم إعادة تأسيس قواعد العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية والقضائية والمالية. ويتطلب ذلك مصالحة وطنية تضمن المشاركة، وترتيبات للعدالة الانتقالية، وخطوات لتوحيد الإدارة العامة والإنفاق والرقابة، إلى جانب مسار انتخابي تتوافق الأطراف على قواعده قبل التنافس على نتائجه. وتمثل هذه الإصلاحات ضمانات ضد تحول المنافسة الإقليمية إلى انقسام داخلي دائم.

يركز اللافي والكيلاني (2026) على الصلة بين المصالحة وبناء الشرعية وتوحيد المؤسسات، بينما يناقش الجندي وعون (2025) إخفاق النماذج الانتقالية في تأسيس سلطة جامعة، ويبين موسى (2024) أثر الانقسامات الاجتماعية العميقة في تعثر بناء الدولة الحديثة. وتكشف هذه الدراسات أن الإصلاح السياسي لا ينجح إذا أهمل البنية الاجتماعية والمؤسسية التي تمنحه إمكانية الاستمرار.

ومن زاوية المقارنة المصرية التركية، فإن تقليل أثر التنافس يفترض وجود شريك ليبي موحد ومؤهل للتفاوض وإبرام الاتفاقات وتنفيذها. وكلما تقدمت المصالحة المؤسسية أصبح أمام القوى الخارجية حافز أكبر للتعامل مع الدولة، بدلاً من التعامل مع شبكات سلطات متعددة.

وعلى مستوى صلاحية النتائج للتطبيق، تقترح الدراسة ألا تُقاس فعالية أي مسار للتسوية من خلال مستوى التفاهم بين القوى الإقليمية وحده، بل من خلال أثر هذا التفاهم على سلسلة القرار الوطني: هل ينخفض عدد الجهات القادرة على التفاوض باسم الدولة؟ وهل تتوحد آليات اعتماد الإنفاق والتعيينات العامة؟ وهل تصبح المؤسسات الأمنية خاضعة لرقابة قضائية ومدنية واحدة؟ إن هذه الأسئلة تقرّب المناقشة من واقع بناء الدولة، وتتيح للدراسات اللاحقة اختبار التغير المؤسسي بصورة منظمة بدلاً من الاكتفاء بتوصيف تغير موازين النفوذ.

ومن ضوابط التحليل أيضاً ضرورة التمييز بين ثلاث مستويات للأدلة: ما تقرره الدراسات الأكاديمية عن توجهات الدولتين، وما يمكن ملاحظته في تطور الوقائع الليبية، والاستنتاج الذي يبنيه الباحث من الربط بينهما. وقد تستند الكتابات العلمية إلى تفسيرات مختلفة للأحداث ذاتها وفق منطلقاتها النظرية وتاريخ إعدادها، ولذلك تعتمد الورقة المقارنة بين أكثر من مرجع متى أمكن، وتتجنب معاملة الرأي الأكاديمي الواحد باعتباره حقيقة لا تقبل النقاش. كما أن الأبحاث الصادرة بعد نهاية الفترة المدروسة تستعمل للاستفادة من تحليلها الاستعادي لا لتوسيع المدى الزمني للنتائج.

ضوابط الاستدلال وحدود النتائج: تقوم هذه الدراسة على المقارنة النوعية بين سياستين إقليميتين في فترة شهدت تغيرات متعاقبة. لذلك لا تسمح المعطيات المستخدمة بعزل وزن التنافس المصري التركي رقمياً عن بقية العوامل الليبية والدولية. وتبقى النتائج أقرب إلى تفسير آليات التأثير الممكنة وبيان شروط اشتدادها أو تراجعها من أن تكون تقديراً كمياً لحجم مساهمة كل طرف في استمرار الانقسام. ويعزز هذا التحفظ دقة الاستنتاج، لأنه يمنع تحويل تزامن الأحداث إلى علاقة سببية يقينية من دون اختبار بدائل التفسير.

تتطلب استعادة السيادة سياسة خارجية ليبية قادرة على مخاطبة مصر وتركيا وغيرهما من الفاعلين من موقع مؤسسي واحد، من دون قطع علاقات التعاون الضرورية مع المحيط الإقليمي. ويقوم هذا المسار على توحيد قواعد التفاوض والاتفاقات والإعلان عن الاختصاصات وآليات الرقابة والتنفيذ، بحيث لا تصبح العلاقات الخارجية امتداداً للخلافات المحلية. وتؤكد دراسة بوحقيفة (2026) أهمية تقليص التدخلات المتنافسة وتعزيز المسار الوطني، كما تضع دراسة الجندي وعون (2025) الشرعية المؤسسية في قلب إشكالية بناء الدولة. وهنا تتحدد

مهمة السياسة الوطنية في إدارة التوازن بين المصالح الخارجية المتعارضة، وليس في تبني خطاب سيادي لا يصاحبه إصلاح داخلي.

ومن الشروط اللازمة لهذا المسار وضع ترتيب متدرج لتوحيد المؤسسات الأمنية والمالية، مع تجنب قرارات دمج شكلية قد تعيد إنتاج النزاع بأسماء مختلفة. ويحتاج التدرج إلى تحديد مسؤوليات واضحة، وتثبيت ضمانات انتقالية، وإخضاع الإدارة المالية لقواعد مراقبة موحدة. فالإصلاح الأمني لا يستقيم حين تتعدد مصادر التمويل أو تختلف الجهات التي تملك صلاحية إصدار الأوامر، كما أن إعادة التنظيم الاقتصادي لا تنجح إذا بقيت المؤسسات خاضعة لتوازنات مسلحة. وبهذا المعنى فإن التقدم في بناء الدولة يقاس بدرجة اتساق الاختصاصات وقدرة المؤسسات على تقديم خدمات عامة منتظمة، وليس بكثرة الإعلانات السياسية أو تغير التشكيلات الحكومية.

كما يمكن للدبلوماسية الليبية أن تستثمر مساحات التفاهم بين القوى الإقليمية من خلال صياغة أولويات وطنية محددة، مثل حماية الحدود وتسهيل التجارة ودعم البنية التحتية ومنع استخدام الأراضي الليبية في نزاعات خارجية. وتُعرض هذه الأولويات ضمن أطر قانونية متساوية بدلاً من اتفاقات متفرقة ترتبط بتغير موازين السلطة. وتقتضي الواقعية الاعتراف بأن المصالح المصرية والتركية لن تتطابق تماماً، لكن تقليل درجة تعارضها داخل ليبيا قد يكون ممكناً إذا ارتبطت التفاهمات بمؤسسات موحدة وبتزامات قابلة للمساءلة. وتساعد هذه المقاربة على تحويل التنافس من مصدر ضغط على السيادة إلى عامل يمكن احتواؤه عبر قواعد دبلوماسية معلنة.

وفي الجانب الداخلي تبقى المصالحة السياسية شرطاً ضرورياً لتثبيت أثر الإصلاحات المؤسسية. فالتسوية التي لا تعالج أسباب الإقصاء وعدم الثقة قد تبقى عرضة للاهتزاز حتى إن حظيت بدعم خارجي واسع. وينبغي لذلك وصل العملية الدستورية والانتخابية بضمانات تنفيذ واتفاق على حياد المؤسسات الأساسية، مع إشراك الفاعلين الاجتماعيين والمناطق المختلفة ضمن قواعد تمثيل معلومة. وتؤكد دراسة اللافي والكيلاني (2026) أهمية المصالحة الوطنية في بناء شرعية أكثر استدامة. ويمكن الاستنتاج أن استعادة السيادة لن تكون قراراً واحداً أو حدثاً سياسياً منفصلاً، بل مساراً متراكماً يتعزز مع كل تحسن حقيقي في قدرة المؤسسات على العمل بصورة موحدة ومستقلة.

المناقشة النقدية للباحث

يرى الباحث أن التمييز بين «التغير في ميزان القوة» و«التقدم في بناء الدولة» هو الاختبار الأكثر حسماً في قراءة العقد المدروس؛ فقد يحقق الدعم الخارجي توازناً ميدانياً أو يتيح اتفاقاً مؤقتاً، لكن النتيجة السيادية لا تُستخلص إلا من انتقال القرار إلى مؤسسة موحدة قابلة للمساءلة. وعليه لا تُساوى كثافة الزيارات والاتفاقات بتعافي الدولة، ولا يُعامل تراجع التصعيد وحده باعتباره دليلاً على وحدة القيادة والشرعية.

وتسمح مقارنة الوقائع الثلاث بفرضية تفسيرية مفادها أن الانخراط المصري والتركي يصبح أقل إضراراً بالقرار الليبي عندما تقوى قواعد التمثيل والرقابة الوطنية، بصرف النظر عن مستوى التوافق أو الخلاف بين الدولتين. غير أن هذه الفرضية تحتاج لاختبار أوسع بواسطة وثائق المؤسسات الليبية ومقابلات متخصصة وبيانات تنفيذ الاتفاقات؛ لذلك لا تُعرض بوصفها نتيجة سببية مثبتة نهائياً.

يخلص الباحث، استناداً إلى المقارنة بين المحددات المصرية والتركية خلال 2014–2024، إلى أن التنافس الإقليمي لا يفسر الأزمة الليبية بصورة منفردة؛ فقد سبق الانقسام المؤسسي جانباً من أنماط التدخل، ثم أتاح هذا

الانقسام للقوى الخارجية توسيع أثرها. وعليه، فإن الأدق علمياً تفسير العلاقة باعتبارها تفاعلاً متبادلاً بين ضعف البنية الداخلية وتضارب المصالح الإقليمية، وليس علاقة سببية أحادية الاتجاه.

وتكشف المقارنة عن تباين في أولويات الطرفين: يرتبط التصور المصري بدرجة كبيرة بحسابات أمن الحدود واستقرار الجوار الغربي، في حين يتداخل الحضور التركي مع اعتبارات النفوذ البحري والاقتصادي والعلاقات السياسية والأمنية. غير أن اختلاف الدوافع لا يفضي بالضرورة إلى اختلاف النتائج المؤسسية؛ إذ يمكن لأي دعم خارجي غير محكوم بإطار وطني جامع أن يعمق ازدواج القرار، حتى إذا قدم أصحابه هذا الدعم باعتباره إسهاماً في الاستقرار.

ومن منظور نقدي، يتعين تجنب تعميم القول إن كل تفاعل خارجي انتقاص من السيادة؛ فالعلاقات الدولية المشروعة قد تعزز قدرات الدولة حين تمر عبر سلطات مختصة وآليات مساءلة معلنة. ويتحقق الخطر عندما تتحول الاتفاقات أو الترتيبات الأمنية إلى التزامات متنافسة تبرمها جهات ليبية منقسمة، أو عندما تستبدل موازين القوة بالدستور والقانون في تحديد من يملك القرار السيادي.

ويرى الباحث أن محك استعادة السيادة ليس مجرد خفض مستوى التنافس المصري التركي، بل مدى قدرة الليبيين على إنتاج مؤسسات موحدة تحتكر التمثيل والتعاقد واستخدام القوة في إطار القانون، وتضمن رقابة مدنية وقضائية ومالية فاعلة. فالتفاهم الإقليمي يمكن أن يهيئ فرصة، لكنه لا ينتج بناء الدولة نيابة عن المجتمع ومؤسساته. ومن ثمّ ينبغي أن تُبنى التسوية على المصالحة الوطنية والشرعية الدستورية وتوحيد الأجهزة السيادية، مع علاقات متوازنة مع الطرفين تحفظ استقلال القرار الليبي.

أما من حيث حدود الاستدلال، فإن الدراسة مقارنة نوعية تعتمد على أدبيات أكاديمية منشورة، ولا تقدم قياساً كمياً مستقلاً لأوزان العوامل المصرية والتركية مقارنةً بالفاعلين الليبيين أو الدوليين الآخرين. لهذا تُقرأ نتائجها بوصفها استنتاجات تفسيرية مدعومة بالمقارنة، لا حكماً قطعياً على مسؤولية طرف واحد عن تعثر بناء الدولة.

تُقرأ النتائج الآتية بوصفها استنتاجات نوعية مستمدة من المقارنة الوثائقية، وليست قياساً كمياً لحجم المساهمة المستقلة لكل طرف في الأزمة. ويُميز بين النتيجة المدعومة بملاحظة موثقة وبين الترجيح التحليلي الذي يتطلب بحثاً إضافياً.

النتائج العامة المستخلصة من المقارنة والتحليل

- أظهر التحليل أن التنافس المصري التركي كان عاملاً إقليمياً مهماً في ليبيا، لكنه لم يكن الفاعل الوحيد في تشكيل مسار الأزمة بين 2014 و2024. فقد تفاعل مع الانقسام المؤسسي والتنافس على الشرعية وأدوار قوى خارجية أخرى.
- اختلفت محددات اهتمام الدولتين: أولت مصر وزناً خاصاً للجوار وأمن الحدود، بينما برزت لدى تركيا حسابات الحضور الإقليمي والبحري والاقتصادي إلى جانب العلاقة السياسية والأمنية مع أطراف ليبية.
- أدى اختلاف أدوات الحضور ودوائر الشراكة إلى زيادة تعقيد المفاوضات حول المؤسسات، ولا سيما خلال مراحل التصعيد، لكن فترات التهدئة أظهرت أن التفاعلات الإقليمية يمكن أن تتبدل وأن فرص التنسيق ليست مستحيلة.
- تحدد طبيعة المؤسسات الليبية مدى تحول المصالح الخارجية إلى تعاون منضبط أو إلى اعتماد سياسي وأمني يحد من الاستقلال الفعلي للقرار الوطني.

• لا تكفي التسويات التي تركز على وقف القتال لإعادة بناء الدولة؛ إذ يجب أن تقترن بوحدة المؤسسات الأمنية والمالية وبعملية شرعية دستورية ومصالحة واسعة.

• يُظهر تتبع المدة أن استعادة السيادة مسار مؤسسي وسياسي مترابط، لا يمكن اختزاله في خروج طرف خارجي واحد أو توقيع اتفاق منفرد.

التوصيات والخاتمة

التوصيات

• اعتماد سياسة خارجية ليبية منسقة تقوم على تنويع الشراكات وعدم تمكين أي طرف خارجي من احتكار التمثيل أو التفاوض باسم مؤسسات متنافسة.

• تسريع توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وفق قيادة قانونية واحدة وخطة تدريجية للرقابة المدنية على الموارد والتسليح.

• وضع قواعد وطنية شفافة لمراجعة الاتفاقات الأمنية والاقتصادية السابقة واللاحقة والتحقق من سلامة إجراءات اعتمادها.

• إطلاق تسوية سياسية تربط بين القاعدة الدستورية والانتخابات واستقلال القضاء واللامركزية الإدارية الرشيدة.

• تعزيز مسار المصالحة والعدالة الانتقالية بحيث يشارك فيه ممثلو المناطق والمجتمعات المتضررة ومؤسسات الدولة.

• تشجيع قنوات الحوار المصري التركي التي تحترم وحدة ليبيا، مع إبقاء القرار النهائي للمؤسسات الليبية الشرعية.

• تطوير برامج بحثية وطنية ترصد التأثير الخارجي على الأمن والاقتصاد والمؤسسات اعتماداً على مؤشرات موثقة وقابلة للمقارنة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التنافس المصري التركي خلال المدة 2014–2024 أسهم، إلى جانب عوامل محلية ودولية أخرى، في تشكيل بيئة سياسية وأمنية صعبة أمام استعادة السيادة الوطنية الليبية وبناء مؤسسات الدولة. واختلفت أدوات البلدين ودوافعهما، غير أن أثرهما ظل مرتبطاً بمدى قدرة الفاعلين الليبيين على التفاوض ضمن شرعية وطنية جامعة.

وتؤكد المقارنة أن تقليص التدخلات الخارجية، على أهميته، لا يحقق بمفرده دولة فعالة إذا بقي الانقسام المؤسسي والسلاح خارج السلطة العامة. كما أن بناء مؤسسات قوية لا يستقيم في ظل اتفاقات خارجية متعارضة تخضع لمنطق المحاور المحلية. لذلك يتطلب الحل الجمع بين المصالحة والتوحيد الأمني والإصلاح الدستوري والدبلوماسية المتوازنة، وهي مسارات متزامنة تتبادل التأثير وتؤسس لسيادة قابلة للممارسة اليومية.

ملاحظة توثيقية: جرى الإبقاء على قائمة الدراسات العربية الواردة في النسخة الأصلية دون إضافة دراسات ثانوية لم يجر التثبت من بياناتها؛ وترد أدناه وثائق أولية منفصلة تستخدم لإثبات تواريخ الوقائع لا لتقييم نجاح السياسات.

المراجع العربية العلمية المحكمة

• بوحقيفة، حميدة صالح. (2026). المقاربات الإقليمية والدولية للأزمة الليبية (2011–2024): دراسة في أثر التنافس الخارجي على تعثر التسوية السياسية. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 4(1)، 703–715. https://doi.org/10.65417/ljcas.v4i1.335

• الجندي، محمد مصباح، وعون، ناصر عبدالله. (2025). إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية مابعد 2011. مجلة آفاق. https://afaq.elmergib.edu.ly/index.php/afaq/article/view/239

• خليفة، رمضان سعيد عبد الهادي. (2026). تداعيات التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا من 2011–2025. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 4(2)، 343–363. https://doi.org/10.65417/ljcas.v4i2.391

• شلادي، الصادق علي أحمد. (2026). إشكالية بناء الدولة في ظل التدخل الدولي: تحليل نقدي لتجربة ليبيا بعد عام 2011. مجلة أكاديمية محكمة. https://cjos.histr.edu.ly/index.php/journal/ar/article/view/2280

• الوحيشي، الصيد علي الوحيشي. (2026). التنافس الدولي في ليبيا وتداعياته على الأمن القومي المصري: دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية (2011–2023). مجلة القرطاس، 7(29)، 394–410. https://www.alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/qjhar-29-7-18

• الوحيشي، الصيد علي الوحيشي. (2026). جيوسياسية الانقسام: دور التدخلات الخارجية في تغذية الاستقطاب السياسي وتفكيك مؤسسات الدولة الليبية. https://cjos.histr.edu.ly/index.php/journal/ar/article/view/2441

• صياد، علاء مطر. (2026). ليبيا في العلاقات المصرية التركية بعد عام 2011. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية. https://doi.org/10.66026/fsa6qf60

• اللافي، يوسف محمد خليفة، والكيلاني، الصديق خليفة. (2026). المصالحة الوطنية وإشكالية بناء الشرعية السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية في تحديات توحيد مؤسسات الدولة. https://cjos.histr.edu.ly/index.php/journal/ar/article/view/2588

• الكشر، معمر محمد. (2025). تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011–2023): دراسة تحليلية. https://doi.org/10.65540/jar.v29i2.1145

• موسى، هاني. (2024). القبلية والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة في ليبيا. سياسات عربية، العدد 63. https://www.jstor.org/stable/48806975

• الهصيك، صدام علي، وسليم، محمد علي. (2026). التنافس المصري التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي الليبي. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 4(2)، 243–253. https://doi.org/10.65417/ljcas.v4i2.383

المصادر الأولية المكملة

• الأمم المتحدة، سجل المعاهدات. (2019). مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني – دولة ليبيا بشأن تحديد مناطق الصلاحية البحرية في البحر المتوسط، أُبرمت في 27 نوفمبر 2019، رقم التسجيل 56119. https://treaties.un.org/Pages/showDetails.aspx?objid=080000028056605a

• بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2020، 23 أكتوبر). ترحيب البعثة باتفاق وقف إطلاق النار الدائم والشامل بين الأطراف الليبية؛ يتضمن الإحالة إلى نص الاتفاق. https://unsmil.unmissions.org/en/node/55734

• رئاسة جمهورية مصر العربية. (2026، 4 فبراير). البيان المشترك للاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين مصر وتركيا (يتضمن الإشارة إلى اجتماع أنقرة في 4 سبتمبر 2024). https://www.presidency.eg/en/قسم-الأخبار/أخبار-رئاسية/2-news422026/